دراسة تقييمية للاتفاقية التفضيلية بين الجزائر وتونس وتأثيرها على تجارتهما البينية للفترة بين 2004– 2018

An evaluation study of the preferential agreement between Algeria and Tunisia and its impact on their intra-trade for the period 2004-2018

ط.د. جليل حمزة*

جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس،

الجزائر

hamza.djelil@univ-sba.dz

د. رشاش عباسية

جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس،

الجزائر

rechach2004@yahoo.fr

تاريخ الإرسال: 2023/02/01 تاريخ القبول: 2023/04/06 تاريخ النشر: 2023/04/22

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور الاتفاقية التفضيلية التجارية الموقعة بين الجزائر وتونس، التي تهدف إلى تسهيل وتشجيع تنمية التعاون الإقتصادي والتجاري بينهما، في تجارتهما البينية خلال الفترة 2004 – 2018، وذلك من خلال التطرق إلى المفاهيم النظرية لكل من التجارة البينية والاتفاقيات التفضيلية، والتطرق إلى الاتفاقية التفضيلية بين الجزائر وتونس ومجالات تطبيقها، بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال الاستعانة بمجموعة من البيانات والأشكال التي توضح واقع التجارة البينية بين الدوليتين، وقد توصلت الدراسة إلى أنه بالرغم من دخول الإتفاقية التجارية التفضيلية بين البلدين حيز التنفيذ إلا أنه لازالت التجارة البينية بين البلدين دون المستوى، حيث أنه لم يتم تسجيل ارتفاع قيمة المبادلات التجارية البينية عن أعلى قيمة لها قبل دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

الكلمات المفتاحية: تجارة بينية، اتفاقية؛ تفضيلية؛ الجزائر؛ تونس.

Abstract :

This study aims to identify the role of the Trade Preferential Convention signed between Algeria and Tunisia; which aimed at facilitating and encouraging the development of economic and commercial cooperation between them, in theirs intraregional trade during the period 2004 - 2018, By addressing the theoretical concepts of both intraregional trade and preferential agreements, Addressing the preferential convention between Algeria and Tunisia and its areas of application, following the analytical descriptive approach, Using a set of data and graphs and shapes that illustrate the reality of intra-international trade, the study finds that despite the entry into force of the preferential trade agreement between the two countries However, the trade between the two countries is still sub-standard, as it did not increases in value Intraregional trade for the highest value prior to the Convention's entry into force.

Key Words: Intra-trade, Agreement, Preferential, Algeria, Tunisia.

JEL Classification: F02, F15.

* مرسل المقال: جليل حمزة (*hamza.djelil@univ-sba.dz*)

المقدمة:

نعيش في مرحلة تطورت خلالها التجارة الدولية تطورا كبيرا بفضل تسارع الدول لإنشاء التكتلات الاقتصادية أو ما يعرف بالإقليمية التجارية أو الاتفاقيات التجارية ومحاولات للاندماج في النظام التجاري المتعدد الأطراف، وضمن هذا النظام العالمي توجهت العديد من الدول والحكومات المتقاربة في المنهج الاقتصادي والبعد الجغرافي إلى الولوج في تكتلات اقتصادية واتفاقيات تجارية تفضيلية، والجزائر كغيرها من دول العالم باشرت بالمفاوضات للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وانضمت إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى و عقدت اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وكذا عملت على ابرام العديد من الاتفاقيات الثنائية منها الاتفاقية التجارية التفضيلية مع تونس، فالاتفاقية التجارية التفضيلية بين الجزائر وتونس جاءت سعيا من كلا الدولتين في تطوير العلاقات الثنائية في المجالين الاقتصادي والتجاري ودعم وتوسيع قاعدة المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة في مختلف المجالات وتعزيز عوامل التكامل والاندماج بين اقتصادياتهما، وقد شمل التبادل العديد من القطاعات على غرار الطاقة والاستثمار والأشغال العمومية الموارد المائية وتنمية المناطق الحدودية وغيرها.

إشكالية البحث : ما مدى مساهمة الإتفاقية التفضيلية التجارية بين الجزائر وتونس في تعزيز التبادل التجاري بين الدولتين؟

وفي محاولة الإجابة على الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مفهوم الإتفاقيات التفضيلية؟
- ما مفهوم التجارة البينية؟
- فيما تتمثل الإتفاقية التفضيلية التجارية بين الجزائر وتونس؟
- ما هو واقع التبادل التجاري بين الجزائر وتونس؟
- ما هي المعوقات التي تواجه البلدين؟ وما هي أهم الحلول المقترحة لتعزيز التبادل التجاري بينهما؟

فرضيات البحث : لأجل دراسة الإشكالية اعتمدنا على الفرضية البحثية التالية:

– تساهم الاتفاقية التجارية التفضيلية بين لجزائر وتونس في تفعيل التبادلات التجارية البينية بين البلدين لمختلف الأنشطة الاقتصادية وتحقيق التنوع الاقتصادي.

أهداف البحث : كمن الهدف من هذه الدراسة إلى دراسة واقع التجارة البينية بين الجزائر وتونس قبل وبعد توقيع الاتفاقية التجارية التفضيلية.

أهمية البحث : تتجلى أهمية هذه الورقة البحثية في المساهمة في ضبط مفاهيم الاتفاقيات التفضيلية التجارية والتجارة البينية وفي معرفة مدى دفع الاتفاقية التجارية التفضيلية بين الجزائر وتونس في الزيادة في التبادلات التجارية البينية.

I. الإطار النظري للاتفاقيات التفضيلية:

1. الاتفاقيات التجارية:

1.1. تعريف الاتفاقيات التجارية:

هي عبارة عن اتفاق ينعقد بين دولة أو أكثر قصد تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها تنظيما عاما، يشمل أمور يغلب عليها الطابع السياسي كما يشمل أمور يغلب عليها الطابع الاقتصادي.

2.1. مبادئ الاتفاقيات التجارية:

تستوجب لقيام الاتفاقيات التجارية مبادئ معينة أهمها:

أ. مبدأ المساواة: بحيث تتعهد كل دولة بأن لا تتعامل مع الطرف الآخر، سواء من ناحية تبادل المنتجات أو حقوق الأشخاص معاملة تقل عما تتعامل به مع مواطنو الدولة أنفسهم؛

ب. مبدأ المعاملة بالمثل: وبمقتضاه تتعهد الدولة بأن تعامل المنتجات أو مواطنو الدولة الأخرى معاملة لا تقل عما تتعامل به مع مواطنو ومنتجات في هذه الدولة؛

ت. مبدأ الدولة الأولى بالرعاية: يعني هذا المبدأ أنه إذا منحت دولة ما ميزة تجارية لدولة أخرى، فإن ذلك يسري تلقائيا على جميع الدول الأعضاء. ووفقا لهذه الأساليب الفنية والاتفاقيات المبرمة فإنها تشكل نظاما معينا للتجارة الدولية، أما نجاعتها فإنها تختلف من دولة إلى أخرى، فالجزائر قامت بإتباع إستراتيجية معينة تم إعادة تأطيرها في فترات مختلفة بهدف تحسين مستوى الاقتصاد، خاصة بعد الأزمات المتكررة التي تعرضت لها، منها أزمة المديونية وهبوط أسعار البترول. (شيبان و بن زكري بن علو، 2019، صفحة 388)

3.1. النظام التفضيلي المعمم:

ان مفهوم النظام الأفضليات المعمم نتج عن فكرة من راؤول بريبش في نهايه الخمسينيات وبداية الستينيات، هذا النظام تم انشاءه عام 1968 في اطار مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية.وفي عام 1971 وفي إطار الاتفاق العام حول الرسوم الجمركية والتجارة GATT تم التصويت على بند يخص الأمة المفضلة أكثر، هذه القاعدة كانت سندا قانونيا وسمحت بإنشاء نظام الأفضليات المعمم الذي أصبح قائما منذ عام 1979. (دهار، 2022، صفحة 205). وبادرت الدول المتقدمة إلى إبرام اتفاقيات مع الدول النامية في إطار التنمية والتعاون الدوليين، وبذلك انتشرت ظاهرة التعاون شمال- جنوب في الساحة الدولية، أطلق عليها اسم "اتفاقيات تجارية اقليمية غير متجانسة"، إلا أن هذا النوع من الاتفاقات الإقليمية بقي بدون تسوية، فقد حظيت الدول النامية بمعاملة خاصة بشرط التمكين والنظام التفضيلي، في حين تطبيق المادة 24 من اتفاقية GATT على الدول المتقدمة، يعتبر الاتحاد الأوروبي نموذجا مثاليا في تعاونه مع دول الجنوب من خلال اتفاقات تجارة وتعاون مع الدول الإفريقية، وأيضا اتفاقية لومي[1] التي تجمع بين الاتحاد الأوروبي ودول إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ ACP [2]، هذه الاتفاقية لم تدرج في المادة 24 من اتفاقية GATT.

هناك رأي قائل بضرورة ادراجها ضمن النظام التفضيلي العام SGP الممنوح للدول النامية، إلا أن الاتحاد الاوروبي لا يقدم منح لهذه الدول وإنما يوجد تعهد تعاقدي بين الاطراف المتعاقدة، ومن جهة أخرى التفضيلات الممنوحة للنظام SGP تكون لصالح الدول النامية دون تمييز، أما مزايا اتفاقيه لومي تخص دول ACP لا تنتمي لقائمه الدول التي تعنى بمعاملة خاصة في العلاقات التجارية، وبالتالي فإنه لا يمكن الأخذ بمعيار معامله بالمثل في اتفاقيه لومي كون الاتحاد الأوروبي يلتزم بإزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية بنسبة 99% لواردات دول ACP دون أي التزام متبادل منها، لذلك اتفاقيه لومي ليست منطقه تبادل حر وبالتالي لا تخضع لاحكام الماده 24 من اتفاقية GATT التي تفرض التزامات متبادلة بين الاطراف المتعاقدة فكان الحل في المادة 25 من الفقره الخامسة من اتفاقية GATT، والتي يعمل الاتحاد الاوروبي لتصحيح حالات التنافي القانونية الواردة باتفاقية لومي مع النظام التجاري متعدد الاطراف من خلال تحضير مفاوضات جديدة منذ 2002 مع دول ACP، لإزالة تدريجية للتفضيلات الأحادية الخاصة بدول ACP لتأخذ في وقت لاحق شكل مناطق حرة تتطابق مع قواعد الماده 24 من اتفاقية GATT. (سلطاني، 2018، الصفحات 267-268)

أ. مفهوم الاتفاقيات التفضيلية: هي سياسات تمييزية تتضمن تحرير التجارة مع مجموعة محدودة من الشركاء، ويمتاز النظام التجاري العالمي بعدد كبير من أنواع الاتفاقيات التفضيلية يمكن تصنيفها في نوعين متناظرة ثنائية تتضمن تحريرا تجاريا ومتناظرا، وغير متناظرة عديدة تتضمن تحريرا تجاريا غير متناظر يهدف إلى دعم البلد الذي يحصل على دخول أفضل للأسواق الأخرى دون أن يطلب منه بالمقابل فتح أسواقه التجارية بنفس الدرجة، وهذا النوع الثاني يستخدم على نطاق واسع كوسيلة لمكاملة البلدان النامية مع النظام العالمي التجاري، ويرى البعض أن تزايد التوجه نحو الاتفاقيات الإقليمية يعني بالضرورة زيادة نسبة التفضيلات التمييزية في الإتفاقيات مما يترك آثارا سلبية على النظام التجاري المتعدد. (محمود، 2008، الصفحات 2-3)

ب. أنواع اتفاقيات التجارة التفضيلية: تختلف إتفاقيات التجارة التفضيلية في عدة أبعاد ومن المفيد البدء بإعادة صياغة التعريفات. من المعتاد ترتيبها حسب درجة التكامل "المطالب بها" على الرغم من أن هذا التصنيف يمثل مشكلة في بعض الأحيان لأن الخط الفاصل بين هذه الأنواع المختلفة من الاتفاقيات التجارية التفضيلية ضبابي. في الخطوة الأولى على مقياس التكامل، يوجد ترتيب التجارة التفضيلية. و هو ترتيب يمنح فيه بلد ما تفضيلات لشريك تجاري واحد أو أكثر. ولا يجب أن تكون متماثلة أو متبادلة. قد يكون اتفاق التجارة التفضيلية جزئيا فيما يتعلق بتخفيض الرسوم أو كليا بتغطية السلع. وعادة ما تشمل الدول النامية، و على المستوى التالي توجد مناطق التجارة الحرة عندما يقوم أعضاء منطقة التجارة التفضيلية بإلغاء جميع التعريفات والقيود الكمية على تجارتهم الثنائية. لا يزال بإمكانهم الاحتفاظ بمستويات مختلفة من التعريفات وغيرها من الحواجز اتجاه غير الأعضاء. هذا مصدر قلق لأنه يترك الباب مفتوحا لانحراف التجارة. اتفاقية التجارة الحرة هي الشكل الأكثر شيوعا للإقليمية. ويتجنب الاتحاد الجمركي مشكلة انحراف التجارة عن طريق وضع تعريفة خارجية مشتركة مقابل الواردات من الدول غير الأعضاء وموائمة جميع الحواجز التجارية: وهذا يشمل جميع القيود الكمية وإعانات التصدير والتشوهات التجارية الأخرى.

تتمثل إحدى التحديات الرئيسية التي تواجه البلدان في تنفيذ اتحادات جمركية كاملة في كيفية الاتفاق على آلية لإعادة توزيع الرسوم الجمركية وإنفاذها. الحقيقة هي أنه في الإتحادات الجمركية، تخضع البضائع لنفس الرسوم في جميع موانئ الدخول. اعتمادا على سهولة الوصول النسبية، قد ينتهي الأمر بالعضو إلى جمع حجم كبير من الرسوم على واردات الاتحادات الجمركية، والتي تحتاج بعد ذلك إلى إعادة التوزيع. التحدي الآخر هو التنمية غير المتكافئة للمناطق داخل منطقة التجارة التفضيلية. ثم نصل إلى مستوى أعلى من التكامل حيث يوجد منطقة السوق المشتركة (CM)، التي نجد بها بالإضافة إلى تحرير التجارة بين الأعضاء، حركة حرة لعوامل الانتاج (رأس المال والعمالة). علاوة على ذلك في المقياس، يوجد الاتحاد الإقتصادي (EU) الذي يتميز بأعمق مستوى من التكامل. بالإضافة إلى حرية حركة السلع والعوامل، تعمل البلدان على تنسيق سياستها الاقتصادية. يتضمن هذا عادة الضرائب والعملة المشتركة ومجموعة من القواعد التي تحكم بعض مجاميع الاقتصاد الكلي مثل العجز العام والتضخم. الفرق الرئيسي بين EMU / CM وجميع الترتيبات السابقة هو أنها لا تتعلق فقط بأسواق السلع ولكن أيضا بعوامل الانتاج الأخرى.(Nelnan, 2010, pp. 20-21) . كما يتم ترتيبها حسب الاتجاهات حيث شهدت الاتفاقيات التجارية التفضيلية اتجاهات متعارضة نحو مزيد من الترشيد من ناحية وشبكة مترامية الأطراف من الصفقات الثنائية والمتداخلة الجديدة من ناحية أخرى. يمكن التفاوض على اتفاقيات التجارة التفضيلية بين بلدين (ثنائي)، بين عدة دول (متعدد الأطراف) أو بين واحد أو أكثر من اتفاقيات التجارة التفضيلية التي تم تشكيلها بالفعل. حاليا يمكن ملاحظة اتجاهين، من ناحية أخرى، هناك حالات متزايدة من الاتفاقيات الثنائية المتعددة التي يتم دمجها في اتفاقية متعددة الأطراف أو لتكتل إقليمي قائم يتفاوض نيابة عن أعضائه. (pascal, 2011, p. 60)

2. المعاملة التفاضلية بين الدول النامية والنظام العالمي للأفضليات التجارية:

في مواجهة التمييز في تطبيق نظام الأفضليات المعمم من قبل البلدان المتقدمة واستبعاد بعض البلدان لأسباب سياسيه، ظهر نظام جديد يقتصر على البلدان النامية فقط. يهدف النظام العالمي للأفضليات التجارية (GSTP)، الذي أنشأته مجموعة الـ 77 سنة 1988، إلى منح أفضليات تعريفية بين البلدان النامية وتشجيع الترتيبات فيما بينها من أجل خفض الحواجز الجمركية أمام بعضها البعض.

1.2. مزايا النظام العالمي للأفضليات التجارية وخصائصها الرئيسية:

- تجسيد أصلي للمعاملة التفضيلية من البلدان النامية التي أعربت عن رغبتها في استغلال الإمكانيات التي يوفرها البند التمكيني في ذلك الوقت بشكل فعال وتصحيح الثغرات القانونية؛
- يعمل النظام العالمي للأفضليات التجارية أيضا بمبدأ عدم التمييز حيث يتم تعميم الإمتيازات عليها تلقائيا على جميع البلدان النامية؛
- يتم إدخال مبدأ اللاتراجع في النظام العالمي للأفضليات التجارية، حيث لا يمكن تعديل أو سحب التفضيلات التعريفية الممنوحة من الدول المانحة، مما يوفر الحماية القانونية؛

- يقدم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأنكتاد"، مثل برنامج المنح الصغيرة، المساعدة في إدارة برنامج المنح الصغيرة، إن مثال إطلاق جولة ساو باولو في عام 2004 هو مظهر بالإضافة إلى التفضيلات الممنوحة بين البلدان النامية.
- يوفر النظام الشامل للأفضليات التجارية تفضيلات إضافية لأقل البلدان نموا، وفقا لشرط التمكين ولتطبيق مبدأ عدم المعاملة بالمثل لصالح الأخيرة. وقد تم انتقاد هذه الخصائص من قبل بعض الدول المتقدمة لأنها تميز ضدهم. (MEZILI, 2017, pp. 17-18)

2.2. آليات تدعم المزيد من التحرير في اتفاقيات التجارة التفضيلية:

أولاً، يمكن أن تتضمن اتفاقيات التجارة التفضيلية فقرات الدولة الأولى بالرعاية "غير الأطراف". تنص هذه البنود على تمديد الأفضليات أو الامتيازات التي قد تكون منحتها البلدان الأعضاء في الماضي أو قد تمنحها في المستقبل إلى بلدان ثالثة لشركاء الاتفاقية التفضيلية الحاليين. في حالة الخدمات والمشتريات العامة على سبيل المثال ، تضمن هذه الأحكام أن الارتباطات المستقبلية والأكثر فائدة مع شركاء آخرين من غير الأعضاء يجب أن تمتد لتشمل شركاء الإتفاقية التجارية التفضيلية أيضا. تتطلب العديد من بنود مشتريات إتفاقية التجارة التفضيلية ضمانات الدولة الأولى بالرعاية من طرف ثالث وذلك للحد من مدى تدمير المشتريات التفضيلية من خلال اتفاقيات التجارة التفضيلية اللاحقة.

ثانيا، هناك اتجاه لتكرار فتح التجارة في اتفاقيات التجارة التفضيلية لأن نهج النماذج غالبا ما تستخدم في إتفاقيات التجارة التفضيلية. ويعد انتشار منافسة الاتصالات على غرار نافتا مثلا على ذلك. يجادل بأن العدد الكبير من البلدان التي أدرجت هذا البند في اتفاقيات التجارة التفضيلية يشير إلى أنه أصبح معيارا بشكل تدريجي. كما يجادلون بأن التنسيق مع نظام تنظيمي واحد، بما في ذلك مجموعة مشتركة من القواعد التي تطبقها الحكومات على الشركات الخاصة في العديد من الدول، يميل إلى تعزيز المنافسة والتجارة ولا يمكن اعتباره تفضيليا.

ثالثا، قد تكون تأثيرات الدومينو التي تشير في اتجاه التمديد التدريجي للوصول التفضيلي إلى الأسواق تلعب دورا أيضا في أحكام التكامل العميق. النظر في مثال اتفاقية المشتريات الحكومية GPA [3] مع توسع الاتحاد الأوروبي من 15 إلى 25 عضو ، بدأ أعضاء GPA غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي يواجهون مزيدا من المنافسة في المشتريات الحكومية في كل من 15 دولة في الاتحاد الأوروبي(من العشر الوافدين الجدد) وفي العشرة القادمين الجدد في الاتحاد الأوروبي (من 15 شاغلا).

كرد فعل على هذا الشكل من تحويل التجارة، بدأ أعضاء GPA من خارج الاتحاد الأوروبي في الضغط على أعضاء الاتحاد الأوروبي الجدد للانظمام إلى GPA. ويمكن تمييز تأثيرات الدومينو المماثلة في جميع الحالات التي تجد فيها البلدان المستبعدة من اتفاقية التجارة التفضيلة نفسها في وضع يمكنها من تبني أحكام مماثلة لتلك التي اعتمدتها الدول الأعضاء لتجنب تحويل التجارة. يمكن تفسير البلدان الأعضاء في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة EFTA لمعايير سياسة المنافسة التي تحاكي تلك الخاصة ببلدان الاتحاد الأوروبي على أنه طريقة لضمان أن الشركات

في بلدان الرابطة الأوربية للتجارة الحرة لا تجد نفسها في وضع تنافسي غير موات مقابل الشركات في الاتحاد الأوربي. (Pascal, 2011, p. 171) .

II. التجارة البينية:

1. مفهوم التجارة البينية: مصطلح التجارة البينية يضم كلا من الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة بين دول الأعضاء في تكتل اقتصادي وللتجارة البينية معنى واسع ويضم كلا من:

- الصادرات والواردات من السلع والخدمات؛
- خلق وتحرير التجارة؛
- الحركات لرؤوس الأموال بين الدول الأعضاء.

كما تعرف التجارة البينية بأنها فرع من فروع علم الاقتصاد والذي يهتم بدراسة للصفقات الاقتصادية الجارية عبر دول أعضاء التكتل وتتضمن الصفقات الاقتصادية ما يلي:

- تبادل السلع والخدمات؛
- تبادل النقود؛
- زيادة الكفاءة الإنتاجية لدول الأعضاء؛
- تبادل عنصر العمل بين دول الأعضاء.

كما يقصد بها أنها ذلك التبادل في السلع المتشابهة الصنع والتكوين، ولكنه يختلف من حيث الأفضلية والنوعية، أي أنه تبادل ذو اتجاهين للمنتجات الأفقية والرأسية. (كبور، 2014، صفحة 169)

2. متطلبات نجاح التجارة البينية بين الدول الأعضاء: يعتمد نجاح التجارة البينية بين الدول الأعضاء في أي تكتل اقتصادي على عدة عوامل، نوجزها كما يلي:

1.2.الحواجز التجارية:

جمركية وغير جمركية: تتأثر التجارة البينية بين الدول الأعضاء إلى حد كبير بمدى وجود الحواجز التجارية التي تعيق تدفق السلع بينها، وهذه الحواجز كانت في السابق في معظمها عبارة عن تعريفات جمركية تتمثل في نظام حصص الاستيراد، وقيود على الصادرات، وإعانات التصدير، والمواصفات الفنية، والمتطلبات البيئية، والمعايير الصحية.

2.2. اختلاف الهياكل الاقتصادية للدول:

كلما كانت هياكل الإنتاج مختلفة بين دول الأعضاء كلما كان لذلك أثرا إيجابيا على التجارة البينية كونها تعكس تنوع المنتجات التي من الممكن تبادلها والتي تشبع حاجات مختلفة لمواطني هذه الدول.

3.2. اتفاقيات تجارية ومعاملة تفضيلية:

حيث تعزز هذه الاتفاقيات سهولة انسياب التجارة البينية بين الدول الأعضاء من خلال احتواءها على عدد من المكونات والآليات مثل: مثل معاملة تفضيلية للسلع والخدمات المنتجة في الدول الأعضاء، تحديد حقوق وواجبات الأعضاء، ووضع آليات لحل النزاعات التجارية، وتوحيد المعايير والمقاييس الفنية للصادرات.

4.2. الميزة النسبية:

يقصد بالميزة النسبية مدى كفاءة دولة معينة في إنتاج السلع والخدمات أكثر من غيرها. وتعتمد الميزة النسبية كذلك على مدى تمتع الدولة بموارد اقتصادية سواء سواء بشرية أو طبيعية مما يؤهلها للتخصص في إنتاجها وبالتالي تصديرها.

5.2. البنية التحتية:

تحتاج عملية نقل السلع بين الدول الأعضاء إلى بنية تحتية متطورة يمكن الاعتماد عليها في عمليات التصدير والاستيراد والنقل والتخزين. وهذا يشمل شبكات النقل البري والمطارات والموانئ وشبكات الكهرباء والماء.

6.2. شبكات النقل والتوزيع والتسويق:

من الأمور التي تعيق التبادل التجاري الدولي عدم كفاءة نظم النقل والتوزيع والتسويق الداخلي في الدول المستوردة. فمجرد إدخال السلع داخل الحدود الجغرافية للدولة المستوردة لا يضمن بالضرورة وصولها للمستهلكين بالسرعة والكميات والأسعار المناسبة. فهناك دور كبير للموزعين المحليين من تجار جملة وتجزئة ووكالات إعلان ووسائل إعلام وشبكات توزيع. (بن عيشي و بن عيسي، 2014، الصفحات 136-137)

III. الاتفاقية التفضيلية بين الجزائر وتونس:

1. الإطار القانوني:

الاتفاق التجاري التفاضلي الجزائري – التونسي تم التوقيع عليه بتونس في 04 ديسمبر 2008، والذي تم المصادقة عليه في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رقم 10-12 بتاريخ 11 جانفي 2010، كما تم نشر ملاحق البرتوكول رقم 1 للاتفاقية التجارية التفضيلية في الجريدة الرسمية رقم 13-271 بتاريخ 24 جويلية 2013، لتدخل الاتفاقية حيز التنفيذ بتاريخ 01 مارس 2014.

1.1. مجال تطبيق الاتفاق التجاري التفاضلي بين الجزائر وتونس:

نصت أحكام هذه الاتفاقية على جدولة زمنية من المعاليم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل كما يلي:

أ. المنتوجات الصناعية المتبادلة:

أ.1. المنتوجات ذات المنشأ الجزائري: تمتيع كل المنتوجات ذات المنشأ الجزائري والتي تم إدراجها في القائمة "ت" الملحة بهذا الاتفاق بالإعفاء التام من كافة المعاليم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل عند دخولها التراب التونسي.

أ.2. المنتوجات ذات المنشأ التونسي:

– القائمة الأولى: القائمة –ج 1– تتمتع بالإعفاء التام من المعاليم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر عند دخولها التراب الجزائري، وهي نفس قائمة المنتوجات الأوروبية التي تتمع بهذه الإعفاءات عند دخولها السوق الجزائرية.

– القائمة الثانية: – القائمة ج 2 – تتضمن المنتجات الصناعية ذات المنشأ التونسي والتي تتمع بتخفيضات بنسبة 40 % من المعاليم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل عند دخولها التراب الجزائري، وهي نفس قائمة المنتوجات الأوروبية التي تتمتع بهذه الإعفاءات عند دخولها السوق الجزائرية.

– منح تخفيضات إضافية على القائمة الثانية وذلك بعد سنة من دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ.

كما تم مواصلة المفاوضات لمنح تخفيضات جمركية إضافية لبقية السلع التونسية التي لم تشملها بعد الامتيازات التعريفية بعد سنة من دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ.

ب. المواد الفلاحية:

– منح إعفاءات في إطار حصص تعريفة سنوية لقائمتين من السلع التونسية والجزائرية الواردتين في البروتوكول رقم 02 الملحق بالاتفاق.

– دخول بقية المنتوجات الفلاحية والفلاحية المصنعة إلى السنة الخامسة من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

– تم الاتفاق على تطبيق قواعد المنشأ الأورومتوسطية على أن يقتصر تراكم المنشأ على التراكم الثنائي دون سواه. (الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، 2013)

2. أثر الاتفاقية التجارية التفاضلية:

نتناول تحليل أثر الاتفاقية التجارية التفاضلية بين الجزائر وتونس على التجارة البينية، من خلال تحليل التجارة البينية قبل وبعد الدخول في الاتفاقية بين البلدين.

الجدول 01: " التجارة السلعية البينية لتونس اتجاه الجزائر والجزائر اتجاه تونس (مليون دولار)"

التجارة البينية	السنوات	تونس اتجاه الجزائر	الجزائر اتجاه تونس	السنوات	تونس اتجاه الجزائر	الجزائر اتجاه تونس
الصادرات	2010	423.4	991.5	2015	568	944.2
الواردات		856.4	391.8		501.7	457.2
الصادرات	2011	456.1	1189.3	2016	579.7	1046.2
الواردات		952.3	463.6		746	521.3
الصادرات	2012	484.7	1653.3	2017	621.5	1204.5
الواردات		982.8	497.2		823.1	564.3
الصادرات	2013	485.9	1037.2	2018	698.4	1264.2
الواردات		1184.9	291.2		856.4	612.4
الصادرات	2014	485.5	601.7			
الواردات		1195.8	407.5			

المصدر: (فردية و شريي، 2020، الصفحات 131-332).

الشكل 01: " تطور التجارة السلعية البينية لتونس اتجاه الجزائر والجزائر اتجاه تونس (مليون دولار)"

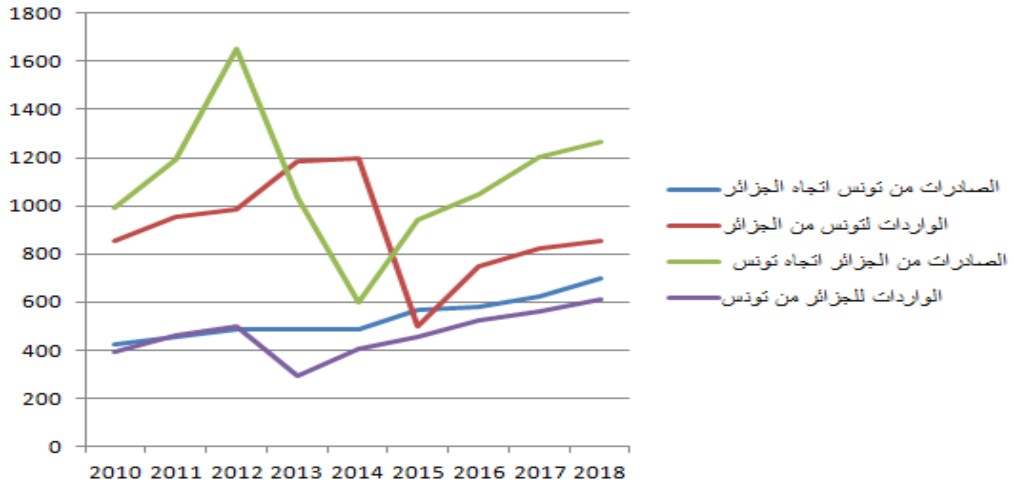

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم 01.

يلاحظ من الشكل البياني أن التجارة البينية للصادرات السلعية من الجزائر اتجاه تونس مرت بثلاث مراحل، الأولى سجل فيها ارتفاع محسوسا لتبدأ سنة 2010 بقيمة 991.5 مليون دولار لتصل إلى أعلى قيمة سنة 2012 بما يقدر بـ 1653.3 مليون دولار، أما المرحة الثانية شهدت انخفاضا مباشرا لتصل إلى أدنى قيمة بـ601.7 مليون دولار سنة 2014 ويرجع هذا الانخفاض إلى تراجع أسعار سوق النفط العالمية، لتسجل تحسن متواصل لتسجل ما قيمته 1264.2 مليون دولار سنة 2018، في حين نلاحظ أن التجارة البينية للواردات السلعية للجزائر من تونس سجلت ما قيمته 391.8 مليون دولار سنة 2010 لتنخفض سنة 2013 لتصل إلى قيمة 291.2 مليون دولار، لتصل بعدها إلى ما قيمته 612.4 مليون دولار.

أما بخصوص التجارة البينية للصادرات السلعية من تونس اتجاه الجزائر سجل منحنى تصاعدي بطيء حيث سجل ما قيمته 423.4 مليون دولار سنة 2010 في حين سجلت انخفاض طفيف سنة 2014 بقيمة 0.4 مليون دولار لتصل إلى 485.5 مليون دولار لتعاود التصاعد البطئ لتصل إلى 698.4 مليون دولار سنة 2018، في حين سجلنا أن التجارة البينية للواردات السلعية لتونس من الجزائر، سجلت منحنى تصاعدي لتبدأ من قيمة 856.4 مليون دولار سنة 2010 لتصل إلى قيمة 1195.8 مليون دولار سنة 2014، لتسجل انخفاضا مذوي سنة 2015 ليصل إلى قيمة 501.7 مليون دولار، ليتحسن بعدها ويسجل ارتفاع ليصل إلى سنة 2018 إلى قيمة 856.4 مليون دولار.

الجدول 02: " تطور الواردات السلعية من تونس (مليون دينار جزائري)"

السنوات	الواردات	نسبة الواردات (%)	السنوات	الواردات	نسبة الواردات (%)
2004	7956.2	0.6	2012	33684.3	0.9
2005	10568.3	0.7	2013	39165.6	0.9
2006	12463.2	0.8	2014	41623.8	0.9
2007	14769.2	0.8	2015	45868.8	0.9
2008	19181.1	0.7	2016	47171.5	0.9
2009	25751.9	0.9	2017	36575.0	0.7
2010	28470.8	0.9	2018	38041.4	0.7
2011	32108.0	0.9			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

الجدول 03: " تطور الصادرات السلعية إلى تونس (مليون دينار جزائري)"

السنوات	الصادرات	نسبة الصادرات (%)	السنوات	الصادرات	نسبة الصادرات (%)
2004	13259.5	0.6	**2012**	80617.6	1.4
2005	7423.6	0.2	**2013**	131797.9	2.5
2006	7740.6	0.2	**2014**	122631.0	2.5
2007	6002.9	0.1	**2015**	86002.6	2.4
2008	55616.9	1.1	**2016**	65952.2	2.0
2009	33427.9	1.0	**2017**	84102.54	2.1
2010	40730.7	0.9	**2018**	111161.9	2.3
2011	47591.7	0.9			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

من خلال الجدولين رقم (02) و(03) يمكن توضيح تطور الواردات والصادرات السلعية من وإلى تونس بالشكل البياني التالي:

الشكل 02: " تطور الواردات والصادرات السلعية من وإلى تونس (مليون دينار جزائري)"

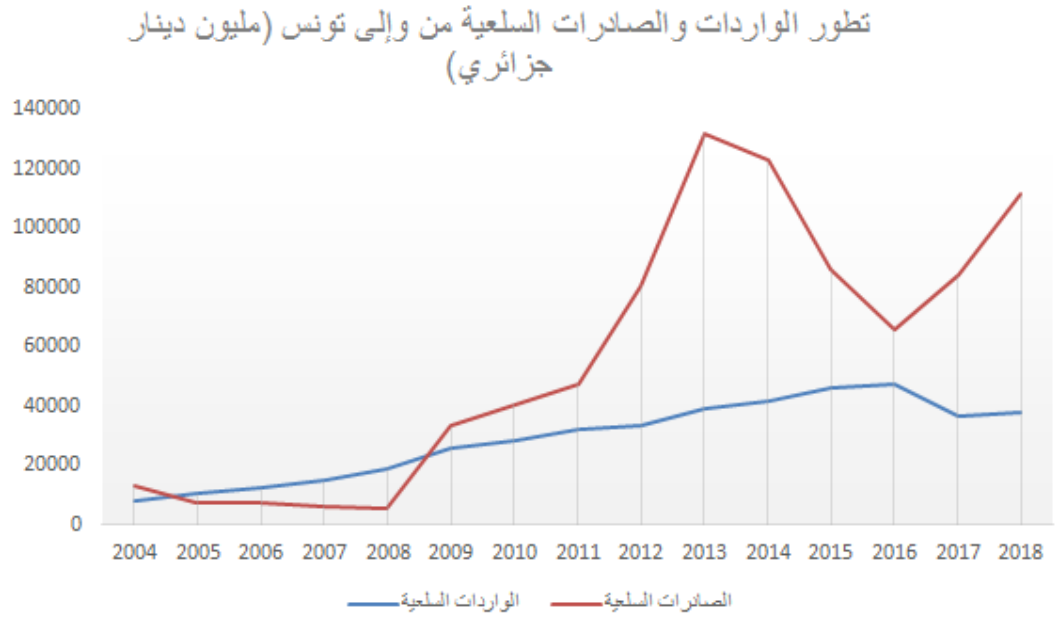

المصدر:من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدولين رقم 02 و 03.

يلاحظ من الشكل البياني أن الصادرات السلعية إلى تونس عرفت ارتفاعا محسوسا، لتمر قيمة الصادرات على أربع مراحل حيث سجلت قيمة الصادرات انخفاضا من سنة 2004 أين سجلت ما قيمته 13259.5 مليون دينار جزائري إلى غاية سنة 2008 لتصل إلى قيمة 55616.9 مليون دينار جزائري، لتعود للارتفاع في المرحلة الثانية لتصل قيمة الصادرات السلعية سنة 2013 إلى 131797.9 مليون دينار جزائري، لتبدأ بعدها بالانخفاض إلى غاية سنة 2016 لتصل65952.2 مليون دينار جزائري وهذا بالرغم من دخول البلدين في الاتفاقية التفضيلية، لتعود في المرحلة الأخيرة إلى الارتفاع لتصل سنة 2018 إلى ما قيمته 111161.9مليون دينار جزائري.

أما الواردات السلعية من تونس سجلت ارتفاعا تدريجيا ما عدا سنة 2017 حيث وصلت قيمة الواردات السلعية 36575.0 مليون دينار جزائري بعد أن وصلت سنة 2016 إلى 47171.5 مليون دينار جزائري، لتعود إلى الارتفاع سنة 2018 لتصل إلى38041.4 مليون دينار جزائري.

الجدول 04: " تطور الصادرات السلعية إلى تونس خارج المنتجات الهيدروكربونية (مليون دينار جزائري)"

السنوات	الصادرات	المرتبة في قائمة أول 20 دولة تستورد من الجزائر	السنوات	الصادرات	المرتبة في قائمة أول 20 دولة تستورد من الجزائر
2004	3105	6	**2012**	2938	11
2005	2665	8	**2013**	3407	7
2006	2974	7	**2014**	5750	7
2007	4136	8	**2015**	3940	10
2008	16674	2	**2016**	3092.7	16
2009	2365	9	**2017**	5074	9
2010	4470	7	**2018**	12005	9
2011	5505	7			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

من خلال الجدول رقم (04) يمكن توضيح تطور الصادرات السلعية إلى تونس خارج المنتجات الهيدروكربونية بالشكل البياني التالي:

الشكل 03: " تطور الصادرات السلعية إلى تونس خارج المنتجات الهيدروكربونية (مليون دينار جزائري)"

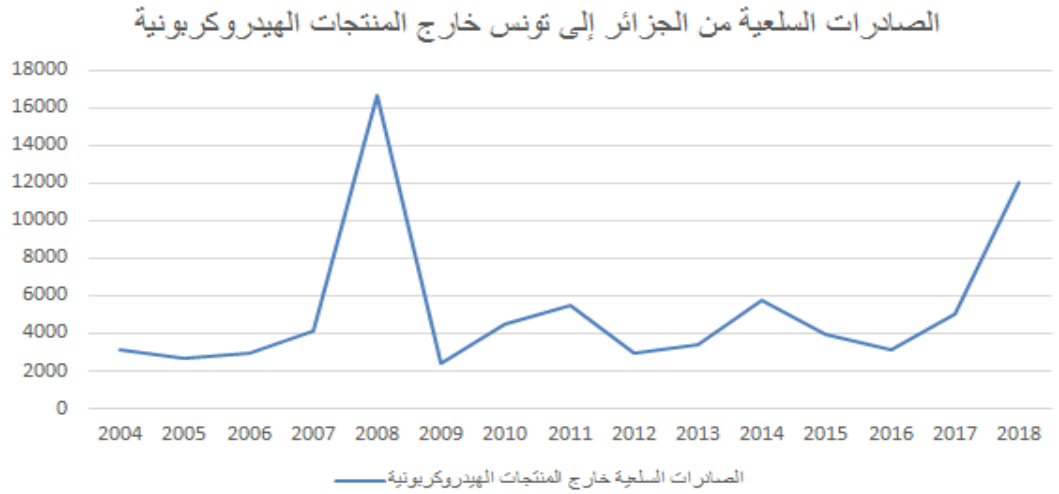

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم 04.

يلاحظ من الشكل البياني أن قيمة الصادرات السلعية خارج المنتجات الهيدروكربونية إلى تونس بلغت قيمة أقصاها سنة 2008 بـ 16674 مليون دينار جزائري، لتسجل بعده انخفاضا سنة 2009 أين بلغت 2365 مليون دينار جزائري، لتعرف بعدها ارتفاعا محسوسا بلغ سنة 2018 ما قيمته 12005 مليون دينار جزائري.

من خلال الجداول التي درسناها يمكن لنا أن نقول أن الصادرات الجزائرية اتجاه تونس يمكن حصرها في المحروقات (المنتجات البترولية) والغاز الطبيعي، في حين تنحصر المنتجات خارج المحروقات في السكر، الزجاج

المسطح، المياه المعدنية والغازية وعصير الفواكه، والمشتقات المسلفنة، وتتجلى الصادرات التونسية نحو الجزائر في المواد الميكانيكية والمواد الصيدلية والغذائية والمواد الكهربائية وقطاع الخدمات، حيث أن المزايا التنافسية للصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات تبقى جد ضعيفة مقارنة مع تنافسية الصادرات الصناعية التونسية التي لها ميزة نسبية عالية في عدد كبير من الصناعات التحويلية. (مخضار، 2018، صفحة 49)

وتبقى الاتفاقية التفضيلية بين الجزائر وتونس دون المستوى المطلوب ويرجع هذا إلى العديد من العوامل والأسباب يمكن أن نذكر منها:

– ارتفاع حجم التهريب بين البلدين على الحدود فالتهريب ساهم في تراجع العملات التجارية وكذا ضعف البنية التحتية بين البلدين؛

– ارتفاع تكاليف نقل البضائع والتي تنقل برا وتأخر وصولها نتيجة لرداءة شبكة الطرقات؛

– نقص المعابر الحدودية الخاصة بنقل البضائع حيث أن الجزائر وتونس ترتبطان بتسعة معابر حدودية، ثلاثة منها لعبور المسافرين والبضائع، وخمسة خاصة بالمواطنين، ومعبر وحيد خاص بنقل مواد الطاقة؛

– ضعف التنسيق بين رجال الأعمال والتجار في البلدين.

– هيمنة وسيطرة المنتجات الأوربية على الأسواق في البلدين حيث المعاملات التجارية اتسم عليها طابع اختيار السوق الأوروبي من طرف البلدين.

الخاتمة:

توصلت الدراسة إلى أنه بالرغم من الاتفاق التجاري التفاضلي الجزائري – التونسي الذي تم التوقيع عليه بتونس في 04 ديسمبر 2008 ودخل حيز التنفيذ بتاريخ 01 مارس 2014، مازلت التجارة البينية بينهما دون المستوى المطلوب، وذلك مقارنة إلى إجمالي التجارة مع باقي دول العالم، وكذا بالنظر إلى الإمكانيات التي تتوفر عليها الدوليتين وبالتالي لابد من العمل على إنشاء منطقة تبادل حر التي ستساهم أكثر في تنقل رؤوس الأموال، خاصة بالنظر إلى التحديات التي تعرفها منطقة شمال افريقيا وفي ظل بقاء مشروع الاتحاد المغاربي مجمدا، فإن البلدين مجبران على تعزيز تعاونهما الاقتصادي أكثر في كل المجالات، قصد الوصول إلى اندماج اقتصادي وآفاق موحدة ومشتركة.

نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى إظهار النتائج التالية:

- تبقى العلاقات الاقتصادية أو التعاون الاقتصادي بين البلدين دون المستوى، خاصة بالنظر إلى العلاقات السياسية والتاريخية التي تجمع البلدين، حتى وإن كانت الإحصاءات تشير إلى أن تونس ثاني شريك اقتصادي للجزائر في افريقيا، وبالرغم من دخول الاتفاقية التجارية التفضيلية حيز التنفيذ.

- الاتفاقية الموقعة بين البلدين تواجه العديد من المعوقات من بين أهم هذه المعوقات نذكر مشكل التهريب والذي ساهم في تراجع المعاملات التجارية بين البلدين، وخلف نزيف سلعي متدفقة خارج الدورة التجارية المنظمة أنهك اقتصاد البلدين.

مقترحات الدراسة:

- العمل على تنمية المناطق الحدودية واستكمال المشاريع الاندماجية في البلدين من أجل تعزيز دعائم التنمية التي يطمح البلدان إلى تحقيقها.
- العمل على إنشاء منطقة تبادل حر بين البلدين والذي سيكون البادرة الأولى نحو التجسيد الحقيقي والميداني لاتحاد المغرب العربي من أجل مواجهة ظاهرة التهريب ومواجهة مشاكل نقل البضائع وتأخر وصولها.
- تدعيم حركة النقل بين البلدين من خلال تطوير شبكات النقل البحري وشبكات السكك الحديدة.
- تعزيز التواصل بين المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين والتونسيين وهذا لتقوية التجارة الخارجية من خلال تسهيل تنقل رؤوس الأموال بينهما، وتقوية اقتصاد البلدين.

قائمة المراجع:

- اسماعيل فردية، و محمد الأمين شربي. (31 ديسمبر, 2020). تحليل وتقييم أداء التجارة البينية للاتحاد الاقتصادي المغاربي خلال الفترة 2010-2018. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية.
- الرائد الرسمي للجمهورية التونسية. (29 أكتوبر , 2013). اتفاق تجاري تفاضلي بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. تونس .
- بشير بن عيشي، و عمار بن عيسي. (01 سبتمبر, 2014). تفعيل التجارة البينية من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي. التكامل الاقتصادي.
- بيبلي محمود. (2008). الاتفاقيات التجارية الاقليمية. سوريا: المركز الوطني للسياسات الزراعية.
- سليم مخضار. (15 جوان, 2018). واقع تنافسية الصادرات الصناعية خارج المحروقات في الجزائر مقارنة بكل من تونس والمغرب. مجلة المشكاة في الاقتصاد التنمية والقانون.
- فيروز سلطاني. (2018). تحرير التجارة الدولية بين الاتفاقيات التجارية الاقليمية ومتعددة الأطراف دراسة حالة الاتحاد الاوروبي والمنظمة العالمية للتجارة. اطروحة دكتوراه. بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة.
- محمد دهار. (01 جوان, 2022). وسائل التعاون الدولي من أجل التنمية "نظام الأفضليات المعمم واتفاقيات الشراكة". مجلة القانون الدولي و التنمية.

- نصيرة شيبان، و مديحة بن زكري بن علو. (01 سبتمبر, 2019). دور إعادة تأطير وإصلاح قطاع التجارة الخارجية في تنمية الاقتصاد الوطني الجزائري– التجارة الخارجية من التقييد إلى التحرير. مجلة العلوم القانونية والاجتماعية.
- نعيمة كبور. (22 ديسمبر, 2014). معوقات التبادل التجاري لدول إتحاد المغرب العربي وسبل مواجهتها. Revue d'économie et de statistique appliquée.

- Imad MEZILI .(2017) .la problématique de l'application du traitement spécial et différencié eu sein du système commercial multilatéral -cas de quelques pays en développement .-thèse de doctorat .faculté des sciences economiques, commerciales et des sciences de gestion ،oran: université d'oran 2.
- koumtingué Nelnan .(01octobre, 2010) .proliferation of preferential trade agreements: an empirical analysis .Munich Personal RePEc Archive.
- pascal, l. (2011). The WTO and preferential trade agreements: From co-existence to coherence. Geneva: world trade Organization.

الهوامش:

[1] اتفاقية لومي هي اتفاقية تجارة ومساعدات بين الجماعة الاقتصادية الأوروبية و71 دولة أفريقية ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، تم توقيعها لأول مرة في فبراير 1975 في لومي، توغو.

ACP 2: (African, Caribbean and Pacific Group of States) مجموعة دول إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ هي مجموعة من البلدان في إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادي التي تم إنشاؤها بموجب اتفاقية جورج تاون في عام 1975. وتتمثل الأهداف الرئيسية للمجموعة في التنمية المستدامة والحد من الفقر داخل الدول الأعضاء فيها، وكذلك دمجها بشكل أكبر في الاقتصاد العالمي.

[3] GPA: اتفاقية المشتريات الحكومية هي اتفاقية متعددة الأطراف تحت رعاية منظمة التجارة العالمية (WTO) التي دخلت حيز التنفيذ في عام 1981، ثم تم التفاوض بشأنها بالتوازي مع جولة أوروغواي في عام 1994، ودخلت حيز التنفيذ في عام 1 جانفي 1996، وتنظم المشتريات للسلع والخدمات من قبل السلطات العامة من طرفي الاتفاقية على أساس مبادئ الانفتاح والشفافية وعدم التمييز.